النشرة الشهرية
للجنة المرأة

حزيران – يونيو / ٢٠١٥

النشرة الشهرية للجنة المرأة في المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية

حزيران – يونيو /٢٠١٥

المقدمة

خلال شهر حزيران – يونيو واجهنا حالات عديدةمن الانتهاكات لحقوق المرأةبدءا من تنفيذ أحكام الإعدام بحقهن مرورا بالقمع فى الشوارع بشتى الذرائع وانتهاء بمنعهن من الدخول إلى الملاعب الرياضية. بالإضافة الى ذلک شهد هذا الشهر مشاريع جديدة، على الأخص مشروع الفصل الجنسي فى وسائل الإعلام الحكومية. ما جاء دليلا على تزايد القيود والمضايقات والتميز أكثر فأكثر ضد المرأة الإيرانية والتى كان لها اهتماما كبيرا فى لجنة المرأة فى المجلس الوطنى للمقاومة الإيرانيةحيث قامت بصدور موقفها الرسمي تجاه هذه الإجراءات القمعية. وبالإضافة الى هذه التطورات، الموقف الرسمي للمقرر الخاص لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة السيد أحمد شهيد قد أظهر صورة أكثر وضوحا من الضمائر الحيةالتى تحتاج على انتهاكات الحقوق الأساسية للمرأة فى إيران.

وفى سياق متصل شهد الشهر الماضى لظاهرة كارثيةمتزايدة من نوم النساء بلا مأوى فى الشوارع حيث اضطرت وسائل الإعلام الحكومية لتغطيةهذه المسألة. وهن نساء متشرداتيواجهن دوما أكثر اعتقالات وأكثر انتهاكات فظيعة من قبل قوات الأمن.

الانتهاكات المنهجية للحق في العيش
الحكم بالإعدام والمحكومين عليهم بالإعدام

<u>حكم الإعدام</u>

كان تنفيذ الأحكام بالإعدام يستمر فى الشهر الماضي كما هو الحال خلال رئاسة روحاني. تفيد التقارير أن نظام الملالي أعدم يوم السبت ٣٠ أيار – مايو سجينتين شنقا فى سجن قرجک بقضاء ورامين بالقرب من طهران. طبقا لبعض التقارير تم إعدامهما فى سجن قزل حصار مدينةكرج. وكانت واحدة من المعدومتين امرأة تدعى فاطمةمهربانى ٣٩ عاما وصاحبةولدين. وكانت هذه السجينة تقبع فى السجن لما يقارب ٥ أعوام. أعدمت فاطمةبعد أن تم نقلها من الجناح الخاص للنساء فى سجن قرجک إلى زنزانة انفرادية لهذا السجن. (لجنةالمرأة فى المجلس الوطني لمقاومةالإيرانية- ٩/٢٠١٥/أيار – مايو) وفى هذا السياق امرأة تبلغ من العمر ٣٢ عاما والتى كانت قد أدينت سابقا بالإعدام بتهمة قتل زوجتها، تم تنفيذ الحكم بحقها خلال بضعة الأيام الأولى من الشهر الماضى. ولا توجد أية معلومات لحد الأن من هويةهذه المرأة أو المكان الذى تم تنفيذ الحكم فيه. (لجنةالمرأة فى المجلس الوطنى للمقاومة الإيرانية – ٩ /٢٠١٥/ حزيران – يونيو)

التصرفات اللا إنسانية والعقوبات القاسية
البتر والجلد والتعذيب والإذلال

حكم فى شهر الماضى على السيدة معصومة ضياء وهى ناشطة منتسبة إلى مجموعة حلقة العرفان التصوفية لمدة سنة واحدة بالسجن و 47 جلدة .من الجدير بالذكر أن السيدةضياء كانت قبل ذلك قد أدينت لسنة واحدة بالسجن فى عام ٢٠٠٦ احتجاجا على القوانين التى تميزت ضد المرأة. (لجنة المرأة فى المجلس الوطنى للمقاومة الإيرانية – ٢٠١٥/ ١٣/ حزيران – يونيو)

الاعتقالات التعسفية

الاعتقالات الاجتماعية

استمرت الاعتقالات فى شهر حزيران – يونيو وكانت الناشطات ومحامي السجناء من الأهداف الرئيسية لهذه الاعتقالات. فى هذا الصدد يمكن الإشارة الى اعتقال محام فى قضيةأتينا فرقدانى.

اعتقل محمد مقيمي وهو محام فى مجال حقوق الإنسان ومحامي الدفاع عن حالة أتينا فرقداني خلال لقائه مع موكلته فى سجن إيفين بطهران ومن ثم تم نقله الى سجن رجائي شهر فى مدينةكرج غرب طهران.

فى كثير من الحالات، النساء السجينات يحتجزن فى السجون التى تفتقر الى أبسط حقوق للحياة. والدكتاتورية الحاكمة فى إيران تفرض ظروف مروعة جدا على النساء السجينات فى السجون والغياهب، حيث الحل الوحيد لهؤلاء النساء للتعبير عن معارضتهن لمثل هذه الظروف هو إضرابهن عن الطعام. ما الظروف القاسيةالتى عاشتها ولاتزال السجينات جذبت انتباه الكثير من الناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان فى الشهر الماضى وأثارت الحتجاجات مختلفة فى جميع أنحاء العالم.

فى نموذج احتج عشرة من الحائزين على جوائز نوبل على الحكم الصادر على الناشط المدنى نرجس محمدى لكون هذا الحكم« غير عادل» مطالبون بالإفراج عنها فورا ودون قيد أو شرط. الجدير بالذكر اعتقل نرجس محمدى وهى ناشطةبارزةفى مجال حقوق الإنسان فى ٢١ نيسان – أبريل فى منزل والدها فى مدينة إيرانية بشمال غرب مدينةزنجان. (موقع الـ « دويتشةفيلة» الألمانى – ٢٧/٢٠١٥/ أيار – مايو)

وفى هذا السياق أحمد شهيد وهو الخبير المستقل فى الأمم المتحدةوالذى عينه مجلس حقوق الإ»سان التابع للأمم المتحدةللإشراف على ظروف حقوق الإنسان فى إيران كما أعلن هذا الخبير أيضا عن قلقه تجاه اعتقال نرجس محمدى وأتينا فرقدانى بكونهما ناشطتين فى مجال حقوق الإنسان قائلا: «إسكات النداءات المعارضة أمر غير مقبول». (مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة- ٢٠١٥/ 5/ حزيران – يونيو)

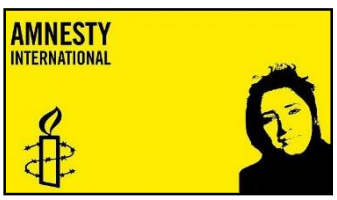

ومن جانبه كتب المركز الالكترونى لوكالةالـ « فوكس نيوز» للأنبا فى هذا الصدد:«فنانةإيرانيةيحكم عليها بالسجن لمدة١٢ سنةبسبب رسومها الكاريكاتورية التى تسخر البرلمان الإيرانى» وقال أحد أفراد أسرة أتينا: آمل أن

حالة أتينا تأتى بمثابة جرس إنذار للمجتمع الدولى لكي يضع قضية حقوق الإنسان فى إيران على رأس جدول أعماله فى مفاوضاته مع السلطات الإيرانية.

قد تلقت أسرة أتينا تهديدات وأعلن مصدر « إن هكذا تهديدات هي طريقة أخرى لوضع الضغط على أتينا والتأكد من عدم إجراء أى حديث مع وسائل الإعلام لا من جانبه ولا من أي شخص من أفراد أسرتها. وأصدر منظمة العفو الدولي حول الظروف اللاإنسانية التى تعيشها هذه الناشطة المدنيةفى مجال حقوق الإنسان وأكد:« رغم أن حكم عليها بالسجن لمدة١٢ عاما و٩ أشهر ولكن وحتى وفقا للقوانين الإيرانية يجب أن لا يحكم عليها إلا لمدة٧ سنوات و٦ أشهر لذلك يعتبر هذا الحكم ظلما وإساءة الى القانون وانتهاك حقوق أتينا فى مجالي حرية التعبير وتشكيل التجمعات.

وبجانبها قالت حسيبة حاج سحراوي وهى نائبةمدير منظمةالعفو الدوليةلقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: لقد نفس الحكم الذى صدر على أتينا لرسوم كاريكانيرية لها هو فى حد ذاته صورة كاريكاتورية إجمالية للعدالة لأنه يجب ألا يكون أحد فى السجن بسبب أعماله الفنية أو أنشطته السلمية.

(منظمة العفو الدولي – ٢٠١٥/ ٣/ حزيران – يونيو)

ظروف السجن

مجرد وصف الظروف التى تعيشها السجينات يصور صورة واضحة عن الظروف داخل السجون الرهيبة والسرية لنظام الملالي الحاكم فى إيران. وفى هذا الصدد يمكن الإشارة الى حالةأتينا دائمي التى تدهورت حالتها الصحيةفى السجن فى الشهر الماضي.

أتينا البالغةمن العمر ٢٧ عاما وهى الناشطةفى مجال حقوق الأطفال أصيبت بنزيف شديد فى المعدة انتقلت الى المستشفى بسجن إيفين ولكن بمجرد وصل مصل بها تم إعادتها على الفور بجناح خاص للنساء بسجن إيفين.

وفى نموذج أخر دخلت بسمة الجبورى وهي سجينةتحمل جنسية عراقية فى غيبوبة نتيجة ليومها ٥٢ من إضرابها عن الطعام فى سجن قرجک ورامين والتى أدت الى تدهور حالتها الصحية الى حد أن اضطرت سلطات السجن لنقلها الى مستشفى محلى ولكن بمجرد أن يستعيد وعيها تم إعادتها على الفور الى سجن قرجک سيئة السمعة.

الحكم بالسجن

وهكذا مينو مرتاضي لنگرودى وهي من أمهات منتدى السلام وعضوة فى مجلس النشطاء الوطنيين والدينيين قد حكم عليها بالسجن لمدةست سنوات وفرض حظر لمدةسنتين على أنشطها السياسيةوالمدنيه . يتعلق خمس سنوات من حكمها بتهمة التجمع والتواطؤ لإنشاءمجلس النشطاءالوطنيين والسياسيين والدينيين وسنةواحدة بـ «الدعاية ضد النظام وتشويه سمعةسلطات النظام».

انتهاكات الحقوق الأساسية

«نساء حوامل ينمن فى الشوارع»

«عدد نساء ينمن فى الكراتين فى تزايد»

« إدارة الإذاعةوالتلفيزيون للنظام الإيرانى تدخل خطة الفصل بين الجنسين حيز التنفيذ».

«والطلاق بين متزوجين تتراوح أعمارهم بين ١٠ الى ١٤ !!»

كل ما أعلاه هو عناوين أنباء مروعة شملت النساءونظرا للشموليتها حتى هي تصدرت عناوين الأنباء لوسائل الإعلام الحكومية على سبيل المثال أصدر موقع الـ« آريا نيوز» للأنباء الحكومى تقريرا عن ظروف رهيبة تعيشها النساء فى إيران. التقرير يشير الى وجود ١٥٠٠٠ امرأة بلا مأوى فى إيران وعدد النساء الحوامل المتشردات والذى قد آخذ فى الارتفاع. حيث اضطرت رئيس لجنة المجالس الاجتماعية لمجلس بلديةطهران للاعتراف بهذه الظاهرة المأسويةوقالت: « إن عدد النساء الحوامل والأطفال الذين يتخذون من الكراتين مبيتا لهم شرعت تزداد فى العاصمةطهران». (موقع «آريا نيوز » ٢٠١٥/ ٣٠/ أيار – مايو) ومن جانبها اعترفت إحدى المسؤولات فى النظام تدعى «شهيندخت مولاوردى» وهيمساعدة الملا روحانيفى شؤون النساء والعائلة بأن النساء يشكلن ثلث من ينامون فى الكراتين . ومن أجل التقليل من الأبعاد الهائلة لهذه الكارثة أعلنت هذه المسؤولة عدد من ينامون فى الكراتين ١٥ ألف شخص ٥ آلاف منهم نساء متشردات. أذعنت بأن ظاهرة النساء اللاتي ينمن فى الكراتين شهدت زيادة أسرع حيث أن النساء يشكلن ٥ آلاف من ينامون فى الكراتين فى طهران.

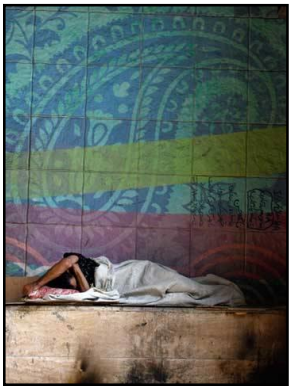

فى حين سبق أن أعلن عدد النساء اللاتى ينمن فى الكراتين بطهران يبلغ ثلاثة آلاف شخص. (موقع الـ «تابناك» الحكومى – ٢٠١٥ / ٦/ حزيران – يونيو)

هذا واعترف الأمين العام لمجلس الضمان الاجتماعى الحكومي فرشيد يزدانى بظاهرة مأساوية أخرى وقال:« هناك إحصاءات مقلقة تتعلق بزواج الأطفال دون السن القانوني وإحصاءات تتعلق بحوالي ٢٥٠٠٠ فتاة مطلقة تتراوح أعمارهن بين ١٠ الى ١٤ عاما»وأضاف « ٢٥٪ من أطفالنا لا يذهبون الى المدارس وهذه المسألة ستسطر مستقبل مقلق للبلد.

(وكالة « الجمهوريةالإسلاميةالحكومية - ٢٠١٥ / ٢٢ / حزيران - يونيو)

احتجاجات النساء

الاحتجاج ضد الظلم ومعارضة الاعتقالات ضد المرأة كانت الموضوع الرئيسي للتجمعات التى تم تنظيمها خلال الشهر الماضي.

وإحدى الجمعيات الرئيسية التى قامت بتنظيم هذه الاحتجاجات كانت جمعية الممرضات الإيرانيات اللواتى يواجهن أفظع انتهاكات حقوق الإنسان. وبحسب تقرير أصدرتها منظمة « بيت الممرضين» الحكومية أن خلال الأسابع الماضية أقامت الممرضات تجمعات مختلفة احتجاجا على ما يقوم به نظام الملالي من نهب وابتزاز رواتبهن وعدم تنفيذ مشروع القرار المسمى بـ «تعرفة خدمات الممرضين» الذى تم التصويت عليه منذ ٨ سنوات. أكثر من ٨٧٪ من الممرضات لا يرضين من أوضاعهن المهنية كما انخفضت رواتب الممرضات الى تحت خط الفقر حيث رواتبهن الضئيلةلا تسدد نفقات المعيشة لهن مما يجعلهن يجتجن على سياسة اتخذتها وزارة الصحة للنظام الإيرانى والمؤسسات التابعةلها وهي سياسة التمييز الظالمة المتزايدةبين الأجور التى يتقاضاها الأطباء والممرضات.

وفى تحرك احتجاجية شاركت مجموعة من المحامين ونشطاء المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان فى اعتصام نظموها أمام مبنى نقابة المحامين فى طهران وطالبوا بالإفراج عن أتينا فرقدانى. وفقا لشهود عيان قامت مجموعةمن عائلات السجناء السياسيين أيضا بمشاركة فى هذا التجمع احتجاجا على الأحكام الصادرة ضد ذويهم. كما التحقت عائلة أتينا دائمي وأميد علي شناس بهذا التجمع حاملتا الصور والشعارات للمطالبة بالإفراج عن ذويهما المسجونين. (لجنة المرأة فى المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية - ٢٠١٥ / ٢/ حزيران – يونيو)

وفى سياق متصل شهد الشهر الماضي تحرك المعلمات فى مدينة إصفهان فى يوم ١٧ حزيران – يونيو والذى قامت بها المعلمات لمطالبة المسؤولين بالغاء التمييز وارتفاع رواتبهن حسب ارتفاع نسبة التضخم حاليا فى إيران، والتعليم المجاني. كانت المعلمات يرددن هتافات مثل: « يا مدعي العدالة أخجل» و« العيش الكريم حقنا الأكيد» و« المعلمة تموت ولكنه لا تقبل الذل» «خط الفقر هو ٣٠ مليون ريال. وأجر المعلم هو ١٠ مليون ريال» (لجنة المرأة فى المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية - ٢٠١٥ / ١٩ / حزيران – يونيو)

النساء والملاعب الرياضية

فى شهر حزيران – يونيو تناولت الكثير من وسائل الإعلام أخبار حول حظر دخول النساء الى الملاعب الرياضيةوالتى كانت أبلغ تعبير لمدى قمع واضطهاد يفرضه نظام الملالي على النساء الإيرانيات. وشاهد العالم أنه لم تكن رد حكومة الملا روحانى الى النساء اللواتى يرغبن فى دخول الملعب إلا الاعتقال والضرب من قبل قوات الأمن.

فى الحقيقة حظر حظور النساء فى الملاعب وباقي المضايقات المفروضة بحق النساءمن قبل هذ النظام المقارع للنساء، تعد جزءا من إستراتيجيته لتحقير وتقييد النساء باعتبارهن شريحة فى المجتمع الإيرانى تحتج على النظام أكثر من غيرها. أجريت يوم الجمعة ١٩ حزيران/ يونيو الجاري مباراة لكرة الطائرة بين المنتخب الإيراني لكرة الطائرة مع نظيره الأمريكى ولكن بعدما انتشرت وحدة من الخيالة التابعة لقوى الأمن الداخلي أمام الملعب منعت النساء والفتيات من دخول الملعب. يوم قبل إجراء المبارات نشرت وكالة الـ« إيرنا» للأنباء التابعة لحكومة روحاني بيانا أصدرته مجموعة البلطجيين المسماة بأنصار حزب الله حيث أطلقت فيه شتائم رذيلةبحق النساء مطالبةمن الأمة الجاهزة فى المشهد دوما بالتجمع أمام ملعب «آزادى» الرياضي يوم مباراة كرة الطائرة بين المنتخبين الإيرانى والأمريكي كما جاء فى هذه دعوة أصدرها أنصار حزب الله «ننتظر حضور دام لأمة حزب الله يوم ١٩ / حزيران / يونيو ٢٠١٥ فى ملعب آزادي للتصدي والمواجهة لحضور النساء .....». وخلال هذا التجييش طلعت مراجع حكومية الى دائرة الضوء كالمعتاد. وقال الملا مكارم شيرازى : « فى الوقت الذى نحتاج فيه الى الوحدة والاتحاد ليس من الضرورة أن تحضر النساء الملاعب مما يثير خلافات بين المواطنين والحكومةوقوى الأمن الداخلي».

انتقد الملا محمودى كلبايكاني الجهود المختلفة للسماح للنساء حضور الملاعب الرياضية وقال: « اختلاط بين الرجال والنساء فى الملاعب الرياضية بالتأكيد يسبب العديد من المشاكل وأى فرد أو مسؤول يوفر هذه الأسباب ليكون مسؤولا عن العواقب الناتجة عنها (وكالةالـ « مهر» للأنباء الحكومية - 2015/ ١١ / حزيران – يونيو)

بعد إعلان المراجع عن مخاوفها التقى الحرس أشترى قائد قوى الأمن الداخلي بالمراجع فى مدينة قم حيث اطمأنهم بأن الاحتفاظ بالقيم يعد واجبا ذاتيا للشرطة قائلا علينا أن نعمل على أساس القانون في هذا الشأن بعض الناس قد يشكو، ولكن الشرطةهي المسؤولة عن إنفاذ سيادة القانون.

(موقع الـ«انتخاب» الحكومي- 2015/ ١٣/ حزيران – يونيو)